الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية
دراسة حالة: فرع الطماطم الصناعية الجزائرية

Industrial Clusters Implementation Requirements to Restructuring and Upgrading Food Industry sector Case: -Algerian industrial Tomatoes Branch-

[أ]فريد حدادة ، [ب]د. مداح عرايبي الحاج
(أ)طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير- جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، عضو بمخبر DECOPILS
[ب] أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، عضو بمخبر DECOPILS
[أ] hadadafarid@gmail.com | [ب]h.meddaharaibi@univhb-chlef.dz

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التوجه الجديد لتطبيق العناقيد الصناعية في القطاعات الصناعية لتحسين وزيادة تنافسية الأسواق المحلية والدولية. وقد أعطت السلطات العمومية الجزائرية في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة لإستراتيجية العناقيد الصناعية لدورها في خلق روابط تكاملية وتعاونية بين مختلف الفاعلين في العنقود، الأمر الذي يزيد من خلق قيمة مضافة أكبر للمنتج وتزيد من تنافسيته؛ ويعد قطاع الطماطم الصناعية من بين المستفيدين من هذه التجربة الناشئة حيث تعمل الدولة على إعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية بصفة عامة وفرع الطماطم الصناعية بصفة خاصة وذلك في ظل الإمكانيات الكبيرة التي لا يقابلها مستوى مقبول من المردودية والإنتاجية.

الكلمات الدالة :العناقيد الصناعية، قطاع الصناعات الغذائية، الطماطم الصناعية، إعادة التأهيل، إعادة الهيكلة.

Abstract

This study aims to analyze the role of the new orientation of industrial clusters implementation in industrial sector to improve domestic and international market competitiveness. Recently, the Algerian government has given a great importance to strategic industrial clusters for its role of complementarily and cooperation among the various actors in the cluster, which will give a high added value to the product and increases its competitiveness. The industrial tomatoes sector still benefiting of this emerging experiment where the government seeks to restructuring and upgrading the food industry in general and the industrial tomatoes branch in particular, in spite of a great potentials that are not matched by an acceptable level of profitability and productivity.

Keywords: *Industrial Clusters, Food Industry Sector, Industrial Tomatoes Branch, Upgrading, Restructuring.*

مقدمة

تتجه السياسات الصناعية الجزائرية باستمرار لإعادة هيكلة وتأهيل القطاعات الصناعية من أجل بلوغ مستويات الأداء والتنافسية الضرورية. ويتجسد هذا التوجه بشكل فعلي في الربط بين القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني بتطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المرحلة الأولى وخلق فائض في الإنتاج وتصديره قي المرحل الثانية. ويعتبر منتج الطماطم من بين المحاصيل التي تليها الدولة أهمية كبيرة نظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه المادة وارتباطها بالاستهلاك اليومي للفرد، ودخولها في صناعة العديد من المواد الغذائية الأخرى، لذلك تتجه السياسات الصناعية الجزائرية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الطماطم الصناعية ضمن إستراتيجية العناقيد الصناعية بربطه بكل الفروع الداعمة له لخلق ديناميكية مع مختلف الفاعلين فيه. وعليه فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية : ما هي الشروط والمتطلبات التسييرية، التنظيمية والاقتصادية لتطبيق العناقيد الصناعية في قطاع الصناعة الغذائية الجزائرية عامة وقطاع الطماطم الصناعية خاصة التي تضمن إعادة هيكلته وتأهيله وفق شروط ومعايير السوق الدولية؟

أما الأسئلة الفرعية فقد جاءت كما يلي:

1. ما مدى تأثير ضعف مكننة القطاع الفلاحي الجزائري للنهوض بقطاع الصناعة الغذائية عامة وفرع الطماطم الصناعية خاصة؟

2. ما تأثير دور السلطات الجزائرية لتحسيس رؤساء المؤسسات بأهمية العناقيد الصناعية للوصول بالعنقود لمراحل أكثر تطورا؟

3. كيف يمكن إنشاء بنية تحتية قوية تساعد على تطور المؤسسات الصناعية ومحيطها، علما بأن العقار الصناعي والزراعي يعتبر من بين المشاكل الرئيسية التي يعاني منها أصحاب مؤسسات تحويل للطماطم الصناعية؟

4. ما دور مراكز التدريب المشتركة (مؤسسة صناعية – مخابر البحث - الجامعات...إلخ)، في البحث وتطوير تكنولوجيات جديدة تخدم العنقود؟

5. كيف تؤثر قلة المعلومات، البيانات والدراسات المتعلقة بالأنشطة المرتبطة بقطاع الصناعات الغذائية في صياغة وانجاز الخيارات الإستراتيجية للعناقيد الصناعية؟

فرضيات البحث

1. يؤثر ضعف مكننة القطاع الفلاحي الجزائري على إنتاجيته، مردوديته وتطوير قطاع الصناعة الغذائية عامة وفرعها للطماطم الصناعية خاصة؛

2. يؤثر دور السلطات الجزائرية بتحسيس رؤساء المؤسسات بأهمية العناقيد الصناعية على رفع وعيهم للتفرقة بين التنافس والتعاون للوصول بالعنقود لمراحل أكثر تطورا؛

3. حل مشكل العقار الصناعي والزراعي لأصحاب المصانع الحالين و للمستثمرين الجدد أساس لإنشاء وتطوير البنية التحتية للمؤسسات الصناعية؛

4. يساهم إنشاء مراكز للتدريب المشتركة (مؤسسة صناعية – مخابر البحث -الجامعات...إلخ) في تكوين الكفاءات والتكنولوجيات الجديدة التي تخدم العنقود الصناعي؛

5. يؤخر النقص الكبير في المعلومات، البيانات والدراسات المتعلقة بالأنشطة المرتبطة بقطاع الصناعات الغذائية في صياغة وانجاز الخيارات الإستراتيجية للعناقيد الصناعية.

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى إدراك أهمية تشكيل العناقيد الصناعية للنهوض بالصناعة الغذائية بصفة عامة وصناعة الطماطم بصفة خاصة، على اعتبار أن الجزائر لديها قدرات إنتاجية وفائض معتبر في محاصيل الطماطم، يمكن تحويله لمنتج طماطم صناعية بتكلفة تنافسية وجودة عالية تغطي الطلب المحلي وتحقق فائض يمكن تصديره لإحلال الواردات.

الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نجد:

1. **دراسة** (Pascal Lenne, François-Xavier Branthome)، **بعنوان:** (' Analyse filière transformation de la tomate en Algérie')، 2006:

خلصت الدراسة لأهمية دعم وتطوير قطاع الزراعة باعتباره المنبع والمدخل الرئيسي لقطاع الطماطم المحولة، وذلك بتطوير أصناف جديدة من الطماطم نوعيا وكميا، مع العمل على إقامة روابط قوية بين المزارعين والمصنعين بخلق منهج عمل حقيقي بين مختلف الفاعلين المهنين في القطاع، وإعادة هيكلة القطاع حسب قدراته التحويلية بالإضافة لإعطاء أهمية أكبر للجانب التجاري وذلك لتحسين المردودية التجارية للمؤسسات ومرافقة ودعم المؤسسات في الحصول على معايير الجودة العالمية.

2.**دراسة زياري بلقاسم، بعنوان : "العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**،2007:

خلصت هذه الدراسة إلى تبني العديد من الدول لإستراتيجية العناقيد الصناعية كأداة فعالة تعزز بها قدراتها الإنتاجية وتنافسية مؤسساتها، عن طريق تحقيق وفورات الحجم بإدخال تكنولوجيات متطورة أو خفض تكاليف الإنتاج ورفع جودة وتنافسية المنتجات النهائية، في حين نجد عزلت المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر عن محيطها الصناعي والعلمي وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز الصعوبات التي تواجهها.

3. **دراسة طرشي محمد، بعنوان: «العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري»**، 2015:

توجهت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية، وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات الكبيرة الحجم؛ كما أن تدعيم وتطوير المؤسسات يعتمد على دعم الحكومة بشكل أساسي لتحقيق التكامل بين مختلف المؤسسات بالاعتماد على إستراتيجية العناقيد الصناعية لتحقيق تقارب بين المؤسسات و تكوين قاعدة صناعية تستمد قوتها من وحدات قادرة على الحصول على الميزة التنافسية و التي تؤهلها للبقاء والمنافسة.

4.**دراسة** (Belkacem Djamila, Herizi Ratiba, Moussi Oumelkheir) ، **بعنوان :**

('The detection of industrial clusters in Algeria'), 2014:

ركزت هذه الدراسة على إستراتيجية العناقيد الصناعية كنهج متبع في الاقتصاد الجزائري، لمعالجة تراجع الصناعة وبناء اقتصاد منتج وقادر على المنافسة، باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي، تفتقر مؤسساته للقدرة على المنافسة، حيث تعمل السلطات على إحياء قطاع الصناعة انطلاقا من احتياطاتها المالية المتأتية من الثروة النفطية وذلك بإنشاء عناقيد أو تجمعات صناعية في حالتها الجنينية في المناطق المهيأة والمحتضنة لتجمع من المؤسسات الصناعية؛ وتتمثل هذه المناطق في الولايات التالية: باتنة، بجاية، تيزي وزو، الجزائر، سطيف، وهران. فهي مناطق تتوفر على نقاط قوة في مجال الأعمال التجارية، القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة بالبناء، وهو ما يساهم بشكل أسرع بالنهوض بالقطاع الصناعي.

5. **دراسة** (Paulette Pommier)، **بعنوان:** ('Clusters au Maghreb-vers un modèle de cluster maghrébin spécifique')، **جويلية** 2014:

تمحورت الدراسة حول الدور الذي يمكن أن تتخذه العناقيد الصناعية في عملية التنمية المشتركة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث إن تحليل العناقيد الصناعية لدول شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب)، يوضح وجود ديناميكية جديدة في العمل، تزداد هذه الديناميكية بالمشاريع المتداخلة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. تدعمها القوى الدافعة المتمثلة في الجهات الفاعلة والسياسات المحفزة لتطوير هذه المشاريع. أما ما وراء الأهداف المشتركة، فإن كل بلد يطور نموذجه الخاص به، وفق سياسة تتناسب ومصالحه. فعلى سبيل المثال نجد أن السلطات المغربية توجه جل اهتمامها للعناقيد الصناعية التي تهتم بالبحث والتطوير (D&R)، فهي بذلك أكثر انتقائية من الجزائر و تونس التي تزال السياسات الخاصة بهذا النموذج في شكل مسودة، كما لوحظ أن البلدان الثلاثة إختاروا التركيز على قطاع الصناعة الغذائية، وذلك لأهميته الإستراتيجية وللتخفيف من آثار التركز الجغرافي للتجمعات الصناعية.

ويكمن الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فإن دراستنا تسلط الضوء على أهمية العناقيد الصناعية كفاعل رئيسي في تطوير وزيادة تنافسية قطاع الصناعة الغذائية عامة وفرع الطماطم الصناعية خاصة بطريقة تضمن إعادة هيكلته وتأهيله للمنافسة دوليا، وذلك بتوفير جملة الشروط والمتطلبات التسييرية، التنظيمية والاقتصادية لتطبيق العناقيد الصناعية، عن طريق ربط مختلف الفاعلين المباشرين والغير المباشرين لتشكيل عنقود صناعي يعتمد على الكفاءة العالية والبحث والتطوير في مختلف مراحل تشكله (المدخلات، العملية الإنتاجية، المخرجات)، لتشكيل منتج ذو جودة عالية وسعر تنافسي.

I-مصطلح ومفهوم العناقيد الصناعية

I-1- نشأة و تطور مفهوم العناقيد الصناعية

يعود ظهور فكرة العناقيد الصناعية إلى الكتابات الأولى للباحث Alfred Marshall عام 1920، والذي أشار إلى أن كل تجمع بشري يتميز بصناعة أو نشاط معين يتيح له التخصص وتحقيق ميزة تنافسية في النشاط والصناعة، ومنه فإن التجمعات الصناعية يمكن أن تتيح جملة من الفوائد والمزايا فيما يخص المواد الأولية، اليد العاملة، المعلومة، المهارة...إلخ، وقد جسد M.Porter [1] مفهوم العناقيد الصناعية في عام 1999 من خلال تحليل نماذج من المشروعات الصناعية لعشر دول صناعية و بينت النتائج وجود شبكة علاقات أفقية و رأسية بين هذه المشروعات وصفت بالعناقيد الصناعية.

يرى M.Porter [2] بأن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية (الأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة وحجم السكان المحلي)، ويقدم مفهوما أكثر واقعية هو العناقيد أو مجموعة من الشركات المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، الموردين، الصناعات المتصلة، والمؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة.

ويوجد اختلاف حول إعطاء تعريف محدد لمصطلح العناقيد الصناعية، فمعظم الخبراء [3] يعرفها على أنها تركيز جغرافي لمجموعة من الشركات المتماثلة، ذات الصلة فيما بينها أو تكاملية الأنشطة، عن طريق قنوات المعاملات التجارية، الاتصالات والحوار، فهي تتشارك وتتقاسم نفس البنية التحتية المتخصصة، أسواق العمل والخدمات، بالإضافة إلى أنها تواجه نفس الفرص والتهديدات كما تظهر في الشكل البياني رقم (10). وبهذا التعريف يمكن اعتبار العناقيد الصناعية بأنها تجمعات جغرافية (محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل في علاقة تكامل أو تشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج.

الشكل البياني رقم 01: العناصر الرئيسية المكونة لمصطلح العنقود الصناعي.

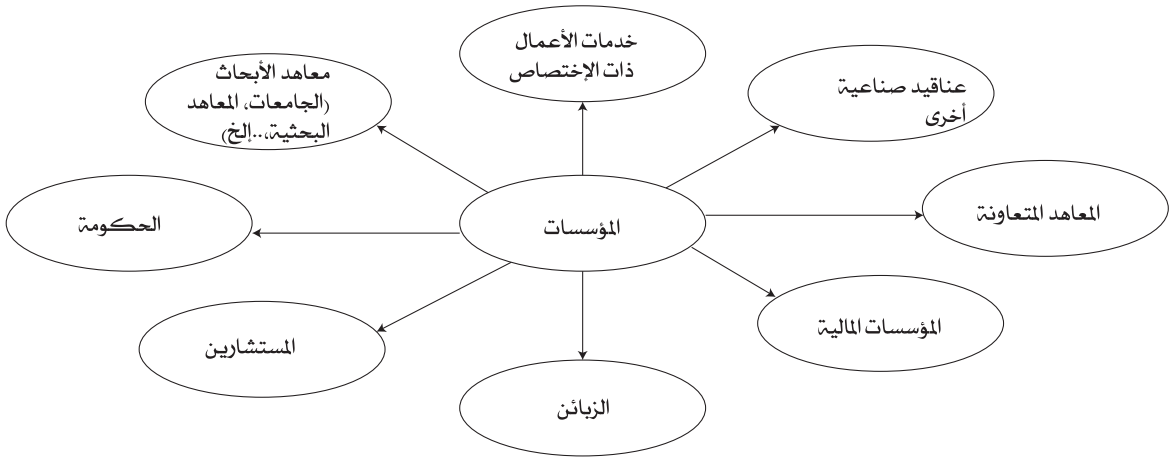

Source : Institut de la statistique du Québec, Méthode de qualification des grappes industrielles québécoises, Science, technologie et innovation, Québec, 2008,p :59.

و قد أعطى M.Porter[4] تعريف شامل للعناقيد الصناعية على أنها عبارة عن تركيز جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، وهي تشمل مجموعة واسعة من الصناعات المرتبطة والكيانات الأخرى الهامة للمنافسة. فنجد على سبيل المثال، موردي المدخلات المتخصصين مثل المعدات والآلات، ومقدمي خدمات البنية التحتية المتخصصين. حيث يدخلون في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، لإنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، بحكم أنها صناعات ذات صلة من حيث المهارات والتقنيات أو المدخلات المشتركة. كما تشتمل العناقيد الصناعية على العديد من المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الأخرى مثل وكالات وضع المعايير، الجامعات، مراكز الأبحاث، مقدمي التدريب المهني، الجمعيات التجارية التي توفر التدريب المتخصص، التعليم، المعلومات، البحوث والدعم التقني.

يمكننا التمييز بين نوعين أساسين من العناقيد الصناعية وهي [5]:

1- عناقيد مندمجة بشكل رأسي: وهي مكونة من الصناعات التي ترتبط من خلال علاقة البائع/المشتري.

2- عناقيد مندمجة بشكل أفقي: وتتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية، وتستخدم تكنولوجيا متشابهة أو مهارات متشابهة للقوى العاملة أو التي تحتاج إلى موارد طبيعية متماثلة.

كما تعطي المؤسسات المنضوية تحت العنقود الصناعي للأطراف الفاعلين فيه دفعة جديدة لتحسين مناخ التنافس وتقوية العمل التعاوني والتبادلي، وذلك بتطوير المشاريع المشتركة بين أعضاء العنقود والتي تؤدي إلى: الانفتاح الدولي، زيادة الابتكار التكنولوجي، تطوير الأعمال، رفع مستوى التدريب، إدارة الموارد البشرية والمهارات، الرفع من الأداء الصناعي...إلخ، وهو ما يعبر عنه مصطلح coopetition [6] وهو مصطلح جديد مشتق ما بين التنافس والتعاون.

I-2- خصائص العناقيد الصناعية

تتميز العناقيد الصناعية بجملة من الخصائص والتي يمكن ذكر أبرزها كما يلي [7]:

1. قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكاليف أقل نسبيا من استيرادها، مما سيؤثر إيجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية؛

2. تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضاعفة وعلاقات رابطة رأسية (أمامية و خلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية بالإضافة إلى خلفية اجتماعية وسلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية؛

3. عنقود صناعي يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق ترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التي لها دور في تنمية نشاط العناقيد المتكونة؛

4. يمكن التمييز بين نوعين من علاقات الترابط على مستوى العناقيد، علاقات ترابط أفقية تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية، وعلاقات تكامل رأسي (أمامي وخلفي) تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية؛

5. عنقود صناعي يمثل في صورته الحقيقية شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة؛

6. عنقود صناعي يمكن أن يكون تركيزه الجغرافي على

مستوى مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها أو حتى يشمل مجموعة من الدول المتجاورة.

I-3- مزايا العناقيد الصناعية

يؤدي تواجد العناقيد الصناعية إلى حدوث العديد من المكاسب والمزايا على مستوى القطاع الصناعي أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ومن بين أهم هذه المزايا نشير إلى:

1. زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل؛

2. تركز الخبرات الفنية والبشرية منها والتكنولوجية في مجالات متقاربة أو متكاملة ويساعد هذا التركيز في حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام كما يساعد هذا التركيز المنشآت على تطوير البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة؛

3. تؤدي العناقيد الى زيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على مستويات البطالة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورفع معدلات النمو؛

4. إن التأثيرات الداخلية والخارجية لسلسة العنقود تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي، وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونمو العنقود، سواء في التوسع في عوامل الإنتاج، وتطوير قدرات إنتاجية تؤدي لخلق منتجات جديدة وبالتالي إعادة تشكيل الأسواق؛ [8]

5. تحقيق وفورات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع؛

6. تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات [9] لتحسين فرص التصدير؛

7. القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعلم التبادلي؛

8. التعاون في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة؛ [10]

كما تشكل الصناعات الداعمة والمرتبطة المحرك الرئيس للعنقود الصناعي الذي يهدف للرفع من القدرة التنافسية للقطاع أو الصناعة الرئيسية بصفة عامة عن طريق شبكة من الموردين المحليين لمدخلات الإنتاج تكون تكاليفها أقل نسبيا من نظيراتها الأجنبية مما يعطي ميزة تنافسية لهذه الصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.

I-4- العلاقات الصناعية داخل العنقود

يرتبط بفكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية و دورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطية بين الوحدات المختلفة وتشمل هذه المفاهيم العلاقات الصناعية بين مختلف المؤسسات داخل العنقود:

1- **التعاقد من الباطن (المناولة)**: يمكن تعريف المناولة على أنها عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة إلى الغير لتنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ صاحب المشروع بطبيعة الأعمال التي يعتزم التعاقد بشأنها من الباطن وهوية المتعاقدين المذكورين و عناوينهم التجارية وتسميات شركاتهم وتأخذ المناولة عدة أشكال منها:

1) **التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية**: حيث يقوم المنتج الأصلي لسلعة ما بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج سلعة وفق مواصفات محددة وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة الأصلية بإنتاجه، وذلك لتغطية الطلب المتزايد على هذه السلعة. [11]

2) **التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص**: حيث تقوم الشركة الأصلية بتفويض مقاول بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة وتمثل هذه الحالة نوع من التكامل الرأسي في العملية الإنتاجية.

3) **التعاقد من الباطن مع المورد**: في هذه الحالة المقاول يسيطر على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج ويتفق مع الشركة الأم على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.

2- **المؤسسات المحيطة**: يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء سلع وسيطة أو خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي تكون صغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأصلية، وهذا ما يطلق عليه بالتزويد الخارجي والذي يعتبر أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المنشأة. [12]

3- **التحالفات الإستراتيجية**: تقوم المؤسسات بما يسمى بالتحالفات الإستراتيجية لما توفره من مزايا التشارك في الحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجية والمعلوماتية، ومن ثمة توفير تكاليف القيام بهذه العمليات، و تمثل هذه التحالفات علاقات صناعية داخل العنقود وخارج مجال الإنتاج، خاصة بالنسبة للعناقيد الصناعية المتطورة عالميا، والمميز في هذا النمط أنه لا يتطلب وجود بيئة أعمال ناضجة ومتطورة حتى يمكن أن تتجه إليه المؤسسات غير أنه يستدعي ضرورة وجود قاعدة تشريعية وقانونية كفئة حتى تتم الاستفادة منه. [13]

يمكن القول أن العناقيد الصناعية تعمل على نسج علاقات متينة ومترابطة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية وبين بقية الفاعلين في العنقود (مؤسسات مالية، معاهد وجامعات، مؤسسات حكومية...إلخ)، وذلك عن طريق الارتباط الهيكلي

والتكاملي للأطراف المشكلة للعنقود والتي تؤثر على كل من العملية الإنتاجية و التسويقية للمؤسسة.

II- واقع وخصوصيات قطاع الطماطم الصناعية الجزائرية

II-1- هيكل الصناعات الفلاحية الغذائية الجزائرية

تتميز الصناعة الجزائرية بهيمنة الصناعات الخفيفة عكس ما كانت عليه في السابق أين كان التركيز على الصناعات الثقيلة، وتحتل حاليا الصناعات الفلاحية الغذائية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني وهي تمثل 2.13% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2015، كما وصل مؤشر الإنتاجية للقطاع إلى ما نسبته 37.85% وبمعدل نمو في القيمة المضافة يقدر بـ 5.8% من الإنتاج الوطني في نفس السنة.[14] وتولي السلطات الجزائرية أهمية كبيرة لقطاع الصناعة الفلاحية الغذائية للنهوض به وزيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي، ويمكن إبراز خصوصية الصناعة الغذائية في مايلي[15]:

1) صناعة غذائية غير متصلة بالقطاع الفلاحي (منقطعة من المنبع)؛

2) الاستعانة بمصادر خارجية في تمويل مصانعها، فهي تستند إلى المواد الخام المستوردة؛

3) صناعة موجهة إلى السوق المحلية وغير مرتبطة بالأسواق الخارجية؛

4) صناعة ذات قدرة تنافسية منخفضة؛

5) صناعة غذائية معاقة بسبب غياب استراتيجية شاملة ومتماسكة (حالات عديدة من الطاقات الفائضة)؛

6) تخلفها بسبب ضعف الرقابة والتأطير؛

7) إختناقها من قبل العديد من حالات المنافسة غير المشروعة والتي تؤثر على هيكلة العديد من الشركات ذات المصداقية؛

8) صناعة غير متطورة بسبب ضعف هيكلة نشاطاتها.

كما شهد قطاع الصناعة الغذائية الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة، وذلك بفضل تبني وزارة الفلاحية والتنمية الريفية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث أعطى هذا المخطط معدلات مقبولة في نتائجه الأولية، فقطاع الأشجار المثمرة على سبيل المثال حظي بعناية كبيرة، و يتوقع منه تحقيق فوائض معتبرة، بتوفيره فرصا جديدة لجهاز التحويل الصناعي.

II-2- تموقع إنتاج الطماطم الصناعية الجزائرية في السوق الدولي

شهد قطاع الصناعة الغذائية على الصعيد الدولي منذ عدة سنوات تطورا كبيرا على مستوى الاستهلاك العالمي، فالمنتجات المحولة تمثل اليوم أكثر من75 % من سوق الصناعة الغذائية العالمية، مقارنة بـ 50 % في سنوات الثمانينيات، ومع انفتاح السوق الجزائرية فإن هذا التوسع سيمسها أيضا.[16] يعتبر منتج الطماطم الصناعية من بين المنتجات الصناعة الغذائية ذات الأهمية الكبيرة بحكم استهلاكه بشكل كبير ودخوله في العديد من الصناعات الأخرى. وقد شهد إنتاج العالم من الطماطم الصناعية تطورا كبيرا جعل العديد من الدول تولي أهمية كبيرة لهذا المنتج الحيوي. والجدول البياني (رقم:01) يوضح تقديرات إنتاج العالم من الطماطم للتحويل الصناعي لسنوات: 2010 -2016.

الجدول البياني رقم 01: إنتاج العالمي من الطماطم الصناعية لسنوات: 2010 -2016

(الوحدة: 10^3 طن متري)

السنة / دول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
الو.م.أ	11.738	11.930	11.948	11.502	13.247	13.375	11.975
الصين	6.500	8.000	3.230	3.850	6.300	5.600	5.150
إيطاليا	5.080	4.700	4.500	4.080	4.914	5.393	5.180
إسبانيا	2.350	2.000	1.935	1.650	2.700	3.028	2.950
تركيا	1.280	2.000	1.750	2.150	1.800	2.700	2.100
البرتغال	1.280	1.200	1.190	997	1.197	1.660	1.507
البرازيل	1.795	1.700	1.294	1500	1.400	1.300	1.450
تونس	800	800	840	618	720	935	650
الجزائر	400	400	300	260	440	500	650
اليونان	640	570	390	425	470	500	440
فرنسا	195	175	192	141	179	170	180

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من المعطيات الموجودة في الموقع: AMITOM European Union شوهد بتاريخ: 2016/12/24.

* توقعات منظمة (AMITOM European Union).

الشكل البياني رقم 02: المنتجين الدوليين الأوائل للطماطم الصناعية لسنوات: 2010- 2016 (الوحدة: 10 ^{3} طن متري)

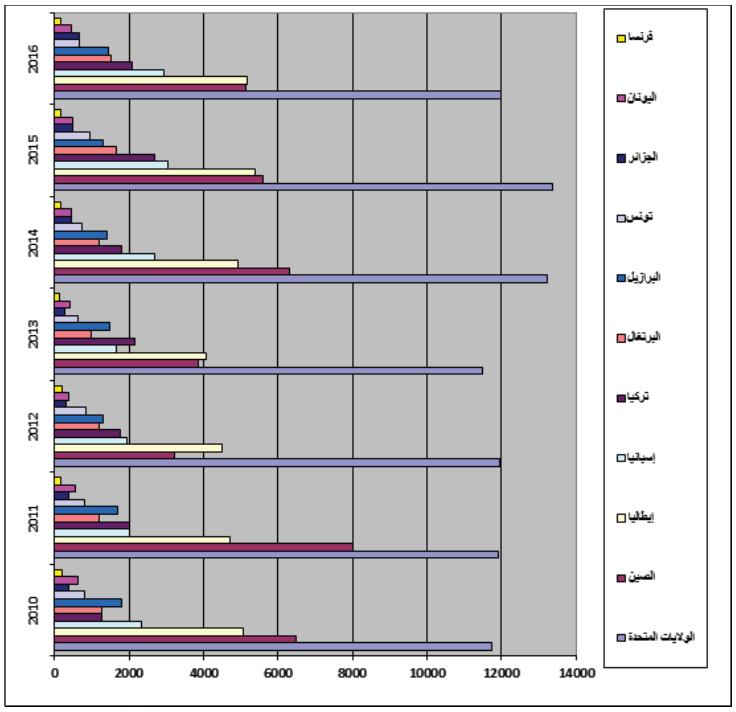

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول البياني رقم (01)

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأول في العالم من حيث إنتاج الطماطم الصناعية حيث بلغت نسبة مساهمتها لسنتي 2014 و2015 بـ 33.19 و 32.31 % على التوالي من الناتج الإجمالي العالمي، تلتها في المرتبة الثانية الصين بنسبة مساهمة بلغت أقصاها سنة 2011 بـ 20 %، لتنخفض هذه النسبة سنة 2014 و2015 إلى 15.78 % و 13.54 % مع توقعات بأن تصل نسبة المساهمة في الإنتاج العالمي إلى 13.54 % سنة 2016، في حين كانت مساهمة الجزائر في نفس الفترة (2014 -2015) بـ 1.10 % و1.20 % على التوالي أي بزيادة مئوية قدرها 0.10 % مع توقعات بأن يصل الإنتاج سنة 2016 إلى 1.71 % أي بنسبة زيادة قدرها 0.51 %، أما على صعيد المقارنة فقد أنتجت الجزائر سنة 2015 ما نسبته 03.73 % من إنتاج الولايات المتحدة، و8.92 % من إنتاج الصين وهي نسب تبين الفارق الكبير بينها و بين كبار المنتجين العالمين. وجاءت في المرتبة الثالثة إيطاليا حيث حافظة على نسب إنتاج متقاربة بلغت أقصاها سنة 2015 بـ: 13.03 % مع توقعات بزيادة نسبة مساهمتها عالميا سنة 2016 إلى 13.62% أي بنسبة نمو قدرها 0.59 %، لتأتي إسبانيا في المرتبة الرابعة و تركيا في المرتبة الخامسة بنسب إنتاج في حدود 6.52 %، واحتلت الجزائر المرتبة التاسعة بعد تونس، هذه الأخيرة التي حققت نتائج جيدة مقارنة بالجزائر حيث بلغت أفضل مساهمة لها في الإنتاج العالمي سنة 2015 بـ 2.35% مع توقعات أن تكون سنة 2016 بنفس توقعات مساهمة الجزائر بحوالي 1.71 % أي بانخفاض قدره 0.64 %، لتحتل فرنسا المرتبة الأخيرة بإنتاج قدر سنة 2015 بـ 0.41 % من الإجمالي الإنتاج العالمي، مع توقعات أن يرتفع الإنتاج سنة 2016 إلى 0.47 %.

أما على الصعيد الوطني فتعتمد الجزائر اعتمادا كبيرا على تغطية عجزها من الطماطم المركزة (الصناعية) عن طريق استيراد ما بين 30 و40 آلف طن من الطماطم المركزة من دولة الصين. وقد عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على إعطاء أهمية أكبر لهذا القطاع لتقليل من فاتورة الاستيراد بالتوسع في إنتاج الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي، حيث حققت إنتاجا قدر بـ 500.000 طن سنة 2015 [17] مع توقعات أن يصل الإنتاج إلى 650.000 طن سنة 2016، [18] بالإضافة لتطوير بعض مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية في الجزائر للعديد من منتجات صلصات الطماطم الحمراء منها (صلصة الطماطم المتعددة التركيز، كاتشاب، الهريسة، ...إلخ).

فاعتبارا من تقديرات المعهد التقني لزراعة البقول والزراعات الصناعية [19] (ITCMI) ، فإنه للحصول على واحد (01) كلغ من الطماطم المضاعفة التركيز Double Concentré de Tomates DCT) نحتاج إلى ما بين 5 و 6 كلغ من الطماطم الطازجة. لذى سنأخذ المتوسط الحسابي للعددين (5 و 6 كلغ) أي 5.5 كلغ لحساب كميات الطماطم المضاعفة التركيز الناتجة عن عملية التحويل. ويلخص لنا الجدول رقم (02) إنتاج كميات الطماطم المضاعفة التركيز خلال السبعة سنوات الأخيرة والتي تظهر بأنها في تزايد مستمر.

الجدول البياني رقم 02: إنتاج الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي في الجزائر بالكميات: 10^3 طن متري للفترة 2010- 2016

السنة / المنتج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الطماطم الموجهة للتحويل	400	400	300	260	440	500	650
الطماطم المضاعفة التركيز	72.72	72.72	54.54	47.27	80	90.90	118.18

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ انطلاقا من الشكل البياني رقم (03) ارتفاع حجم الطماطم الموجهة للتحويل في السنوات الأخيرة حيث بلغت أقصاها سنة 2015 بمقدار 500.000 طن، بمردودية طماطم مضاعفة التركيز قدرت بـ 72.720 طن، في حين أعطي تقدير للإنتاج لسنة 2016 بحوالي 650.000 طن بمردودية تقديرية قاربت 120.000 طن، وكانت أقل الكميات الموجهة للتحويل سنة 2013 حيث بلغت أرقاما منخفضة وصلت إلى 260.000 طن و بمردودية إنتاجية للطماطم مضاعفة التركيز قدرت بأكثر من 47.270 طن وهي أضعف كمية منتجة من الطماطم المضاعفة التركيز، ويرجع ارتفاع الإنتاج الموجه للتحويل الصناعي في السنوات الأخيرة لإعطاء الدولة أهمية أكبر لهذا القطاع بحكم امتلاك الجزائر لموارد طبيعية ملائمة (مناخ مناسب، أرض خصبة) تعطي ميزة تنافسية للمنتج الطماطم، وذلك لبلوغ مستويات إنتاج تكون متقاربة على الأقل مع جيرانها رغم الفارق في الإمكانية الذي هو لصالح الجزائر.

الشكل البياني رقم 03: أعمدة بيانية تمثل إنتاج الطماطم الموجهة للتصنيع في الجزائر (2010-2016)

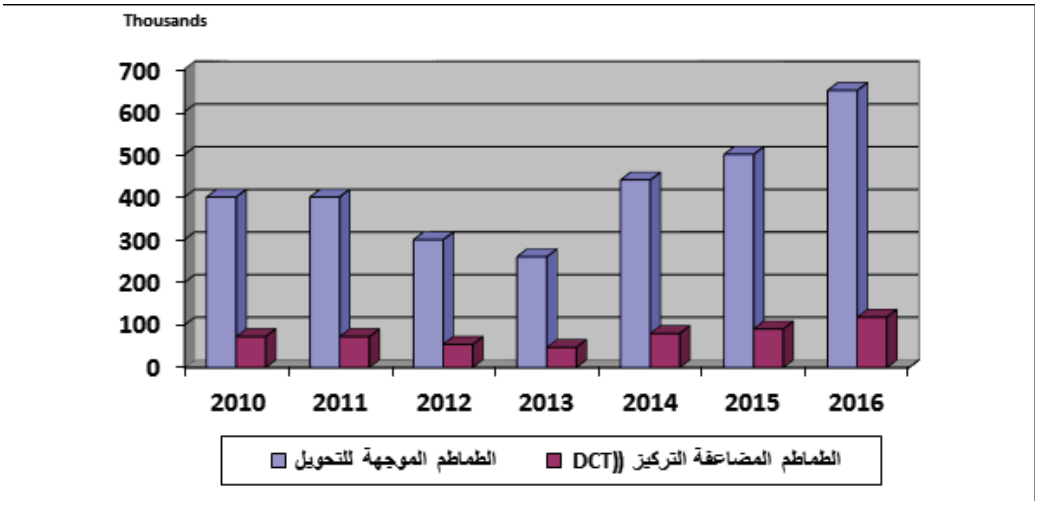

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من البيانات الموجودة في الجدول رقم 02.

أمام التضاربات في حجم احتياجات السوق المحلية فإن قطاع الطماطم المحولة يحتاج إلى دراسة وطنية ورسمية من قبل الخبراء والباحثين لتحديد حجم الاستهلاك الوطني من الطماطم المركزة، علما أن أخر دراسة كانت سنة 1992 من طرف "المعهد الوطني الفلاحي" وكانت من نتائجه أن الفرد الجزائري يستهلك حوالي 3.5 كلغ/سنويا من الطماطم المركزة ، وهو ما يعطي حجم استهلاك يقارب 84.000 طن/ سنويا، علما أن عدد السكان قدر آنذاك بـ 24 مليون مواطن.[20] وإذا ما فرضنا أن عدد السكان لسنة 2015 يقدر بحوالي 40 مليون نسمة، مع الحفاظ على نفس الاستهلاك الفردي السابق (3.5 كلغ/سنويا) نجد أن السوق الجزائرية تحتاج إلى ما يقارب 140.000 طن/سنويا من الطماطم المركزة. ومنه نستخلص أننا بحاجة إلى استيراد حوالي 67.280 طن من الطماطم المضاعفة التركيز سنويا إذا ما أخذنا كميات الإنتاج لسنة 2015 المقدرة ب 72.720 طن.

II-3- حجم التبادلات التجارية ومستويات الاستهلاك العالمي للطماطم الصناعية

يتباين حجم صادرات كل دولة من الطماطم الصناعية بحسب قدراتها الإنتاجية ومستويات استهلاكها. فقد قدر الإنتاج العالمي من الطماطم المحولة سنة 2015 بـ 41.37 مليون طن وهي ثاني أكبر حصيلة إنتاجية خلال العشرية الأخيرة بعد الإنتاج القياسي الذي بلغ أكثر 44 مليون طن سنة 2009، حيث صدرت منها كميات تجاوزت 25.43 مليون طن خلال نفس السنة، وتعتبر الصين أول دولة مصدرة للمنتجات الطماطم الصناعية، حيث تعتبر السوق الأوربية الأكثر أهمية بالنسبة لها، فقد صدرت ما حجمه 132.240 طن من الطماطم الصناعية للدول الأوروبية سنة 2015، و نجد على رأس هذه الدول: إيطاليا بـ 67.450 طن، ألمانيا بـ 14.657 طن، المملكة المتحدة، بلجيكا، وفرنسا بنسب متفاوتة، في حين كانت

أقل نسبة للدنمارك بـ 19 طن. و تأتي الولايات المتحدة كثاني أكبر مصدر للطماطم مضاعفة التركيز للدول الأوروبية بحجم قدر بـ 104.138 طن، ونجد على رأس هذه الدول: إيطاليا بـ 43.616 طن، هولاندا بـ 40.241 طن، المملكة المتحدة بـ 16.262 طن وألمانيا بـ 427 طن ..إلخ. وأبرز ما يمكن ملاحظته هو سيطرة مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية الأمريكية على السوق الأوروبية وتجاوز نسبة نمو صادراتها بـ 30 % سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة.

الجدول البياني رقم 03: أكبر الدول المستوردة لمادة الطماطم مضاعفة التركيز

الدولة	ألمانيا	إيطاليا	المملكة المتحدة	هولاندا	فرنسا	بلجيكا	إسبانيا
الكمية	244.292	175.039	148.012	112.124	99.952	73.361	47.187

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات، الموجودة في الموقع: Tomato News. WPTC، شوهد بتاريخ: 2016/12/24

إن أهم ما يمكن ملاحظته هو أن بعض الدول هي من بين أكبر الدول المستوردة وفي نفس الوقت هي من بين الدول المصدرة وبجدارة للطماطم المضاعفة التركيز ومشتقاتها وهو ما ينطبق على إيطاليا التي تصدر ما حجمه 141.376 طن لألمانيا، 46.282 طن للمملكة المتحدة، و46.194 لفرنسا .. إلخ، كما تصدر إسبانيا أيضا للعديد من الدول من بينها: ألمانيا بـ 39.801 طن، إيطاليا بـ 39.544 طن، المملكة المتحدة بـ 26.426 طن...الخ. [21] ويعود الفضل في ذلك لامتلاك هذه الدول لوحدات تحويل صناعية ذات قدرات كبيرة، بالإضافة لتحكمها في التكاليف وتقنيات الإنتاج (مثال: تقنيات التعبئة والتغليف) وهو ما يعطي ميزة تنافسية لمنتجاتها باعتبار أنها منتجات أروبية المنشأ، تحترم معايير البيئة وتتميز بالجودة العالية.

III- هيكل وتنظيم قطاع الطماطم الصناعية في الجزائر

يعتبر العنقود الصناعي لمنتج الطماطم في طور الإنشاء، حيث يتركز هذا العنقود في المنطقة الشرقية للبلاد (قالمة، عنابة، سكيكدة، الطارف) على اعتبار أنها مناطق مهيأة لاحتضان هذا النوع من الصناعة (خبرة فلاحيها وتمركز مصانع التحويل فيها) بالإضافة للمردودية الجيدة لإنتاج مادة الطماطم الموجهة للتحويل، ومن أبرز مكونات هذا (العنقود) القطاع نجد ما يلي:

III -1- المشاتل النموذجية لتطوير بذور وشتائل الطماطم

تزود المشاتل النموذجية الفلاحين بشتائل ذات مردودية عالية تتلاءم مع البيئة المغروسة فيها، ويتم ذلك عن طريق عقود بينها وبين الفلاحين المتعاقدة معهم، وهو ما تقوم به على سبيل المثال المشتلة النموذجية لـ "عمر بن عمر" بولاية قالمة، حيث تزود الفلاحين بشتائل ذات مردودية عالية، مقابل خصم تكلفة هذه الشتائل عند دفع قيمة المحصول المجني للفلاحين، كما تبيع أيضا هذه الشتائل للفلاحين غير المتعاقدين معها.

III -2- إنتاجية ومردودية قطاع الطماطم الصناعية

يقدر عدد المنتجين للطماطم الموجهة للتحويل في الجزائر بحوالي 5000 مزارع، حيث يوفر هذا القطاع 8000 منصب عمل، منها 2700 منصب عمل بصفة دائمة. والجدول الموالي يوضح أهم إحصائيات إنتاج الطماطم في الجزائر.

الجدول البياني رقم 04: مستويات مردودية وانتاجية الطماطم الصناعية في الجزائر لسنة 2015

المؤشرات	القيمة
كميات الإنتاج بالطن	500 000
المساحة المزروعة (هـ)	27 415
المردودية الكلية (طن/هـ)	18.23
الكمية المحولة (طن)	90 900
مردودية الطماطم المحولة (طن/هـ)	3.31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة الفلاحة والجمعية الجزائرية لمحولي الطماطم، 2015.

إن أهم ما يمكن ملاحظته انطلاقا من الجدول (رقم: 04) هو ضعف مردودية الطماطم المحولة و التي تقدر بـ 3.31 (طن/ه) و يرجع ذلك لكميات الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي والمقدرة بـ 90 900 طن وهي نسبة تقدر بـ 18.18% من كميات الإنتاج الكلي للطماطم والمقدرة بـ 000 500طن. كما نلاحظ انخفاض المردودية الكلية لإنتاج الطماطم الصناعية إلى 18.23 طن/هـ مقارنة بـ 20.9 طن/هـ سنة 2004 و ذلك حسب إحصائيات وزارة الفلاحة، في حين أنه الجمعية الوطنية لمحولي الطماطم الصناعية قدرت المردودية الكلية لإنتاج الطماطم الصناعية لنفس السنة (2004) بـ 13.6 طن/ه. [22] وهو ما يوضح التباين الموجود في الأرقام والمعطيات المقدمة من طرف مختلف الهيئات الفاعلة في قطاع الطماطم الصناعية (وزارة الفلاحة، الجمعية الجزائرية لمحولي الطماطم، المعهد التقني لزراعة البقول والزراعات الصناعية)، الأمر الذي لا يخدم تطوير وتأهيل قطاع الطماطم الصناعية في الجزائر.

وإذا أخذنا تونس على سبيل المقارنة نجد أن المساحة المخصصة لزراعة الطماطم فيها تقدر بحوالي: 20 200 هكتار، تنتج منها 1.25 مليون طن من الطماطم، وبمردودية

إنتاج بلغت 63 طن/هـ (في حين أن أحسن مردروية سجلتها البرتغال بـ 100 طن/هـ) يوجه منها حوالي 000 920 طن للتحويل الصناعي، [23]

أي ما نسبته 76.66 % من كميات الإنتاج الكلية، وبمردودية تحويل للطماطم الصناعية تقدر بـ 48.3 طن/هـ و هي نسبة تتجاوز مردودية التحويل في الجزائر بأكثر من 14 مرة، ويرجع ذلك للكميات الكبيرة الموجهة لمؤسسة التحويل والتي تقارب 10 أضعاف ما يوجه للمؤسسات التحويل الجزائرية، وبإنتاج كلي أكثر من الإنتاج الجزائري بحوالي الضعفين تقابله مردودية كلية للإنتاج تتجاوز نظيراتها الجزائرية بـ 3 أضعاف، رغم أن المساحة المزروعة أقل من نظيرتها الجزائرية بـ 26.31 %، ويرجع تفوق قطاع الطماطم في تونس إلى عدة عوامل من بينها استعمال تقنية الرأي بالتقطير وزيادة المساحات المسقية بالإضافة إلى التحكم الكبير في استعمال الأسمدة والمبيدات من قبل المنتجين الفلاحين.

III -3- مؤسسات التأمين من المخاطر

توجد العديد من مؤسسات التأمين العمومية والخاصة التي تقدم خدمات تأمينية للمنتجين الفلاحين، ومن أبرز هذه المؤسسات "الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي- فرع التأمين"، الذي شرع في إطلاق خدمة جديدة في مجال التأمين موجهة لتغطية الأخطار التي يواجهها منتجي الطماطم الصناعية، حيث أوضح المسؤولون المكلفون بالتأمينات على مستوى "الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي" [24] تحصلهم على رخصة من وزارة المالية من أجل الشروع في تسويق خدمة "التأمين متعدد الأخطار" والتي ستؤمن زراعة الطماطم المخصصة للتحويل الصناعي من الأخطار المحتمل وقوعها (فيضانات، جفاف...إلخ)، وقد كانت انطلاقة هذه الخدمة من ولايات الشرق وعلى رأسهم ولاية قالمة المعروفة بزراعة الطماطم المخصصة للتحويل الصناعي حيث تسعى السلطات العمومية من خلال هذه الإجراءات تجاوز الصعوبات المالية وتغطية الأخطار المتعددة التي يتعرض لها الفلاحين للحفاظ على فرع الطماطم الصناعية.

III-4- هيكل قطاع تحويل الطماطم الصناعية

نواجه إشكالية دقة المعطيات باختلاف مصادرها عند تحليل هيكل القطاع، فبحسب تقاطع عدة مصادر فان قطاع تحويل الطماطم الصناعية غير مستقر من حيث عدد المتدخلين فيه، يظم القطاع حاليا ثلاثة وعشرون [23] مؤسسة لتحويل الطماطم تشغل 27 فرع تحويل 22 منهم منخرط في "الجمعية الجزائرية لمحولي الطماطم الصناعية" .كما أن من بين 23 مصنع لتعليب الطماطم الصناعية نجد منها من أغلق مؤقتا أو توقف نهائيا عن هذا النشاط، وتقدر قدرة المعالجة النظرية لهذه المصانع بنحو 14 ألف طن من الطماطم الطازجة/يوميا.

أما بحسب أكبر منتجي الطماطم الصناعية مدير [25] مجمع التحويل "عمر بن عمر" فان الإنتاج الوطني لطماطم لسنة 2015 يقدر بـ 25 ألف طن يوميا، ينتج منها مجمع "عمر بن عمر" وحده 10 آلاف طن يوميا مشيرا إلى أن موسم جني وتحويل الطماطم يدوم 35 يوم في الجزائر وهو ما يعني وصول الإنتاج الكلي للموسم إلى ما يفوق 700 ألف طن، في حين تصل فترة الجني في بقية دول البحر المتوسط ما بين 50 و 60 يوما. وبحسب تقديرات الخبراء فإن قطاع الطماطم الصناعية الجزائري يمكنه إذا ما استغلت جميع قدراته وإمكانياته بالشكل الصحيح أن ينتج ما يعادل 80.000 طن من الطماطم مزدوجة التركيز في موسم التحويل.

كما أن من بين المشاكل التي تواجهها المنشآت الصناعية غياب اهتمامها بمنافسة المنتجات الأجنبية، وتركيزها على السوق المحلية فقط على الرغم من قدرتها للوصول بمنتجاتها إلى معايير الجودة العالمية، وذلك بالتركيز على جودة المواد الخام التي تتميز بها المنتجات الوطنية،[26] إلا أن نقلها في شروط و وسائل غير مناسبة وغياب الكفاءة التنظيمية في موسم الجني يؤثر على الأداء الصناعي ونوعية المنتج النهائي.

III -5- معاهد ومراكز تأهيل الفلاحين وعمال مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية

تعتبر المعاهد الفلاحية ومراكز التكوين المهني من المؤسسات الهامة التي تسهم في رفع كفاءة كل من الفلاح في حقله والعامل المهني في مؤسسة التحويل. ففي سنة 2015 استفاد نحو 1500 إطار وفلاح من خلال 22 اتفاقية[27] تم إبرامها في السنتين الأخيرتين بولاية بومرداس بين مصالح التكوين المهني والشركاء من مختلف المؤسسات والمصالح الفلاحية والإدارية والهيئات. وتوجت مختلف الدورات التكوينية التأهيلية بتسليم شهادة معترف بها تعين الراغبين في إقامة مشاريع في إطار مختلف البرامج التنموية والاستفادة من دعم الدولة.

وفي نفس الاتجاه، فقد تم تنظيم عدة ملتقيات وندوات علمية لتأهيل وتطوير ممثلي القطاع، فقد خلصت الورشات [28] التي أقيمت بفندق الأوراسي في شهر جوان 2008 والتي تناولت موضوع إنتاج الطماطم الصناعية وكيفية تأهيل الفلاحين وعمال وحدات التحويل فيما يخص التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في المجال العملي، بالإضافة إلى دعم وتطوير المشاتل من طرف خبراء وباحثين في الاختصاص وذلك لأجل دعم المنتج والأسعار، مع تشجيع الفلاحين على زراعة هذه المادة لتجنب غلق الوحدات الناشطة حاليا، كما سلطة هذه الورشات الضوء على أهمية البحث العلمي والدراسات التي يقوم بها الخبراء المختصون في مجال تطوير عملية التصبير، وكذا تطوير منتج الطماطم من الناحية الكمية والنوعية من أجل بلوغ الاكتفاء الذاتي وخلق فائض يوجه إلى التصدير.

III -6-الهيئات الحكومية الداعمة والمرافقة لمختلف الفاعلين في منتج الطماطم الصناعية

تعطي الدولة دعما للفلاحين المنتجين للطماطم الموجهة للتحويل، حيث أن الدعم الذي تعطيه الدولة للفلاح يكون عن طريق صاحب المؤسسة الصناعية للطماطم المحولة،

الذي يدفع بدوره للفلاح 15 دج لكل كيلوغرام بدلا من 11 دج، ويكون الدفع بحسب وزن المحصول الذي يحصل عليه صاحب المصنع من الفلاح في حين أن الدولة تدفع فارق الدعم 4 دج لصاحب المؤسسة الصناعية حسب ما كتب في العقد بين الفلاح وصاحب المصنع.

يعتبر الدعم الحكومي وحماية المنتجات بما تسمح به قوانين اتفاقيات التجارة الحرة من العوامل التي تساهم في نمو ونجاح هذه الصناعة، حيث تملك المنتجات المستوردة المدعومة من قبل حكوماتها ميزة تنافسية إضافية للتفوق على المنتجات المحلية. ويأخذ الدعم الحكومي أشكالا مختلفة مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج وبالأخص على المواد الأولية المستوردة التي تشكل جزءا كبيرا من مدخلات العملية الإنتاجية.[29]

III -7- عقود الشراكة و الاتفاقيات بين المهنيين

إن المساعدات التي تقدمها الدولة وحدها لا تكفي، لذلك لا بد من مشاركة مختلف الصناعيين و أصحاب مؤسسات التحويل، والفلاحين من أجل وضع نظام محدد لمهام مختلف الفاعلين في العنقود الصناعي وإبرام اتفاقيات ما بين المهنيين، ووضع برامج لتكفل بالنتائج لتفادي الوقوع في مشكل تكدس منتج الطماطم مما قد يؤدي لانخفاض أسعارها الى مستويات قياسية كما حدث في سنوات سابقة.[30]

إن العمل على التوصل إلى تنظيم مجال إنتاج الطماطم الطازجة لمستويات معتبرة لا يكون إلا بخلق ثقة بين الشركاء المهنيين عن طريق اتفاقيات وعقود (خارطة طريق)، لتشجيع المنتجين الفلاحين على الاستمرار وذلك بزيادة هامش ربحهم أو حتى إشراكهم في أرباح مؤسسات التحويل لتحسين ظروفهم المعيشية، الأمر الذي سينعكس بدوره إيجابيا على مستوى أسعار منتجات الطماطم الصناعية وتوفرها في الأسواق وبذلك تزيد تنافسيتها، بالإضافة إلى ضرورة تقوية الإطار العلمي والتقني لتحسين جودة المنتج (كمدخلات و مخرجات) مع الجامعات والمعاهد البحثية ومؤسسات التعبئة والتغليف.

III-8- مؤسسات التعبئة و التغليف

توجد العديد من المؤسسات التي تنشط في مجال التعبئة والتغليف والتي تزود الفلاح والمؤسسة الصناعية على حد السواء بما يحتاجه بتوفير ما يلي:

1) **صناديق بلاستيكية**: لجني المحصول تزودها بهم العديد من المؤسسات الوطنية لصناعة البلاستيك ومن بين هذه المؤسسات نجد: مؤسسة(DISTRIM-SPA) للصناعة وتوزيع البلاستيك، ومؤسسة (EMB FBF SPA) فرع صناعة البلاستيك وهي مؤسسة متعددة الأنشطة تقع ببراقي بالجزائر العاصمة.

2) **العلبة الفارغة الحديدية**: من بين المزودين نجد مرة أخرى مؤسسة (EMB FBF SPA) فرع صناعة العلب المعدنية، ومؤسسة (emballage Marhaba)[31] وهي مؤسسة عالمية تقع بمدينة مونبلي بفرنسا تورد جميع معدات التعبئة والتغليف الخاصة بالمواد الغذائية، بالإضافة للعديد من المؤسسات الأخرى، وهي بأحجام مختلفة من علب سعتها 135 غرام، إلى علب سعتها 1900غ.

3) **العلب الكرتونية وأوراق التغليف** : من أبرز المؤسسات (SARL SIFCO) والتي تقع ببلدية بن عزوز ولاية سكيكدة، مؤسسة تونيك (Tonic) والعديد من الشركات الأخرى وهي بنفس أحجام العلب الحديدية؛

تعد مواد التعبئة والتغليف ذات أهمية قصوى بالنسبة للمؤسسة على اعتبار أنها تمثل تكلفة إضافية للمنتج من جهة ومن جهة ثانية فهي تنقل صورة عن المنتج للمستهلك قد تدفعه أو تبعده عن إقتناء المنتج. وتعد تقنية (Tetra Recart) إحدى التقنيات المطورة التي أدخلت سنة 1950 لتعليب الأغذية السائلة. وعرفت سنة 2001 تطورا جديدا بإدخال تقنية التعقيم على حزمة مواد التعبئة هذه، وذلك لحماية وزيادة صلاحية المواد الغذائية المعبئة فيها. وحسب العديد من الخبراء فإن هذه التقنية مصممة بكفاءة لتقديمها في المتاجر، حيث تعطي مزايا عديدة للمصانع وتجار التجزئة على حد سواء.

فبفضل شكلها المستطيل فإنها توفر مساحة 30 -40% بالمقارنة مع علبة التعبئة الحديدية ذات الشكل الأسطواني، بالإضافة لإنخفاض وزنها الى 18غ (مقارنة بـ 50 و60غ للعلب المعدنية) [32] وهو ما يجعل كل من المصنعين وتجار التجزئة تفضيل هذه الطريقة في التعبئة والتغليف. كما تساهم هذه التقنية بشكل كبير في عملية الإمداد، فالعلب التي كان يتم نقلها فارغة وتأخذ مساحة كبيرة، أصبحت مع هذه التقنية تصل مسطحة في فراغات مطوية من 500 حزمة فارغة يمكن نقلها في مساحة صغيرة جدا، كما أن المساحة بين المنتجات تصبح منعدمة، ويمكن تكديسها من (7-11) طبقة على منصة نقالة واحدة.

توجد حاليا أكثر من 130 علامة تجارية في 50 سوقا حول العالم يستخدمون هذه التقنية لزيادة وتنشيط المبيعات في عدة فئات من المنتجات أو إطلاق منتجات جديدة، حيث ينظر لهذه التقنية من التعليب من وجهة المستهلكين على أنها حديثة ومفيدة أي أنها تقدم غذاء صحي، يخلو من الطعم المعدني(No metallic taste)، كما أنها مريحة وسهلة الفتح، بالإضافة لخلوها من الحواف الحادة وفعالة لتخزين وتكديس المتبقي من المنتج في العلبة. كما يميل المستهلكون لشراء محتوى العبوة أو العلامة التجارية، التي تعمل على تجديد صورتها وتحترم معايير وسلامة البيئية (إمكانية إعادة تدويرها).

على الرغم من أن المنتج هو في المراحل المبكرة في معظم الأسواق، إلا أنه لقى الكثير من القبول في العديد من القطاعات الواسعة الاستهلاك. فهو يمثل 18% من سوق الفاصوليا في إيطاليا، و 22 %من سوق الطماطم في السويد. و 10% من سوق المعلبات الغذائية في البرازيل، كما يعود النجاح السريع لقطاع الطماطم

السويدية بفضل إتباعها هذه التقنية في التعليب.[33]

بالإضافة إلى وفورات في التكاليف المباشرة التي تقدمها هذه التقنية من التعبئة لكل من المصنعين و تجار التجزئة، وتخفيض الأثر البيئي، فإن هذه التقنية أيضا تنقل صورة المنتج الطبيعي والطازج للمستهلكين وهو ما يفرض على مؤسسات التعبئة والتغليف الجزائرية التحكم أكثر في هذه التقنية وإدخالها في تعليب منتجات الطماطم الصناعية.

III-9- التعاقدات مع موردي المبيدات و الأسمدة الفلاحية

تزود العديد من مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية الفلاحين المتعاقدين معها بالمبيدات والأسمدة الفلاحية (Engrais :NPK) من متاجر مختصة في بيع هذه المواد، بالإضافة الدعم الفني والتقني الذي يقدمه المهندسين والتقنيين الفلاحين، للمزارعين الأمر الذي يسمح بمرافقتهم من بداية زراعة محصولهم إلى غاية قطفه.

III-10- المؤسسات الموردة للمضافات الغذائية

تزود العديد من المؤسسات الوطنية مصانع تحويل الطماطم الصناعية بالعديد من المضافات الغذائية، وعلى سبيل المثال نجد كل من: مؤسسة (DISTRIM SPA) بفرعها المختص بقطاع الصناعة الغذائية، حيث تعمل على تزويد العديد من مصانع تحويل الطماطم الصناعية بالمضافات الغذائية منها (حمض الأسكوربيك - Acide ascorbique- ، حمض السيتريك - Acide Citrique-، ملونات غذائية -Colrantes Alimentaires - ...إلخ) وبعض المواد الحافظة الأخرى (Conservateur)، بالإضافة للمؤسسة العمومية للملح أوناسال (Enasel) وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تزود مصانع تحويل الطماطم بمادة الملح ومضافات غذائية أخرى.

III-11- مؤسسات توزيع منتجات الطماطم الصناعية

تعتمد مؤسسات تحويل الطماطم على التعاقد مع العديد من الناقلين والموزعين للوصول بمنتجاتها لمختلف الأسواق الوطنية والأجنبية، كما تملك العديد من المؤسسات نقاط بيع مخصصة لمنتجاتها بالإضافة لتوريد منتجاتها للعديد من المؤسسات الرسمية (ثكنات عسكرية، جامعات، معاهد...إلخ)، و يوجد عدد محدود من المؤسسات التي استطاعت تصدير منتجاتها للأسواق الخارجية على غرار مؤسسة "بن عمر (CAB)"، حيث صدرت منتجاتها لكل من: فرنسا، بلجيكا وغيرها من الدول الأخرى؛ [34] إلا أن من المشاكل التي تواجه معظم مؤسسات تحويل الطماطم في الجزائر عدم وجود ارتباط بين الموزعين والموردين (تغذية عكسية) تسمح للمؤسسات بأخذ فكرة عن رغبات ومتطلبات المستهلكين لمنتجات الطماطم الصناعية.

يتطلب ذلك القيام بدراسة على مستوى السوق الوطنية ككل من قبل الباحثين في الجامعات والمعاهد بالعمل والتنسيق في ما بين جميع الفاعلين في مرحلة التوزيع الخاصة بالعنقود الصناعي (مؤسسات تحويل/ موزعين) لمعرفة رأي المستهلكين الجزائريين في منتجات الطماطم الصناعية من ناحية (السعر، الجودة ،...إلخ) مقارنة بنظيراتها الأجنبية، وتقدير الاحتياجات الفعلية للسوق الوطنية من هذا المنتج، ومدى متطلبات وتطلعات هؤلاء المستهلكين لمنتجات أخرى أو تحسينات يمكن إضافتها على المنتجات الحالية، بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين الموزعين ومؤسسات التحويل (هامش الفائدة، تقديم خصومات ،زيادة حملات الترويج،...إلخ)، وجعل الموزعين وسطاء ينقلون تصورات المستهلكين، والبحث أيضا في الصعوبات التي قد يواجهونها والعمل معهم كشريك فعلي لإعطاء الحلول المناسبة، وذلك بفتح خطوط تواصل مباشرة ودائمة بين كل من (مؤسسات التحويل – الموزعين).

IV- إجراءات ومتطلبات تطبيق إستراتيجية العنقود الصناعي على فرع الطماطم الصناعية في الجزائر

يعتبر العنقود الصناعي لمنتج الطماطم الصناعية في مرحلة الظهور أو الإنشاء، وللوصول به لمرحلة النمو ثم الانتقال به إلى مرحلة النضج يمكن إقتراح الشكل الموالي. حيث يلخص الشكل البياني رقم 04 أهم مكونات، مراحل، المتدخلين وعلاقات الترابط لنموذج العنقود الصناعي لفرع الطماطم والذي من خلاله تظهر لنا كيفية إعادة هيكلة وتأهيل هذا القطاع بناءا على الدراسة السابقة التي أظهرت لنا النقائص والاختلالات في هذا الفرع. وعليه فإننا نحلل هذا النموذج والإستراتيجية المتبعة لتطبيق هذا النموذج من خلال الخطوات والإجراءات التالي:

IV-1- إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الفلاحي ضمن العنقود الصناعي

باعتبار القطاع الفلاحي من بين المدخلات الرئيسية للعملية الإنتاجية لعنقود الطماطم الصناعية فإن كميات الإنتاج الكلية من منتج الطماطم غير كافية، تقابله مردودية ضعيفة للهكتار، وهو ما يفسر ضعف الكميات الموجهة للتحويل الصناعي والتي لا تغطي الطلب المحلي من منتج الطماطم المضاعفة التركيز (DCT)، إن ضعف وعجز القطاع الزراعي يتطلب تنسيق بين مختلف أطرافه (معاهد تطوير ومراقبة البذور و المشاتل الزراعية) وذلك لتوفير شتائل تتناسب مع البيئة المحلية كمرحلة أولية، يتم زراعتها في شروط مناسبة (مبيدات، أسمدة، الري) كمرحلة ثانية، للوصول بمنتج الطماطم إلى مستويات عالية من المردودية الإنتاجية ومن جملة الحلول التي يمكن اقتراحها مايلي:

1) مكننة و تحديث وسائل الإنتاج الفلاحي ؛

2) زيادة المساحات المسقية المخصصة لإنتاج الطماطم الصناعية ؛

3) زيادة خبرات الفلاحين من خلال التكوين الجيد والتمكين من الوسائل التقنية الضرورية؛

4) إعطاء مبدأ الأفضلية للمنتجين المبتدئين عن طريق (تقديم قروض ميسرة ، توفير المتابعة والتكوين المهني

للمنتجين الفلاحين، حماية العقار الفلاحي،... إلخ)؛

5) الوصول إلى التزامات متبادلة ومحترمة بين الفلاحين والصناعيين (بتحديد نوعية المنتج والسعر الأدنى له، كميات التمويل المطلوبة)؛

6) العمل على حماية والحفاظ على المحيط (حسن استعمال المدخلات – مبيدات و أسمدة فلاحية، مصادر المياه)؛

7) خلق إطار يجمع بين مختلف المهنيين للاستفادة من الخبرة المكتسبة في القطاع؛ [35]

8) تشجيع الاستثمارات المندمجة بتوفير مستثمرات ذات إمكانات تقنية عصرية، واستغلال الأراضي بطريقة صحيحة (الرأي بالتقطير، مراقبة تقنية لاستعمال الأسمدة والمبيدات...إلخ)؛

IV-2- إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية

يعتبر إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية من أحد أهم أولويات النهوض بقطاع الطماطم الصناعية ويكون ذلك بتعاون وتنافس هذه المؤسسات فيما بينها وإنشاء علاقات تشاركية وتعاقدية مع الجامعات والمعاهد لحل المشاكل التي تواجهه مؤسسات التحويل وجعلها رائدة في مجالات تخصصها (زيادة الكفاءة التسيرية، تطوير منتجات مختلفة من الطماطم الصناعية، إدخال طرق تعليب جديدة، التقليل من نسب التلف...إلخ) و يكون ذلك عن طريق ما يلي:

1) تطبيق علاقات تشاركية وتعاقدية مع القطاع الفلاحي (بتحديد الأسعار والجودة المطلوبة وكمية التمويل المطلوبة في شكل مفاوضات سنوية بين الطرفين)؛

الشكل البياني رقم 04: العنقود الصناعي المقترح لمنتج الطماطم الصناعية في الجزائر

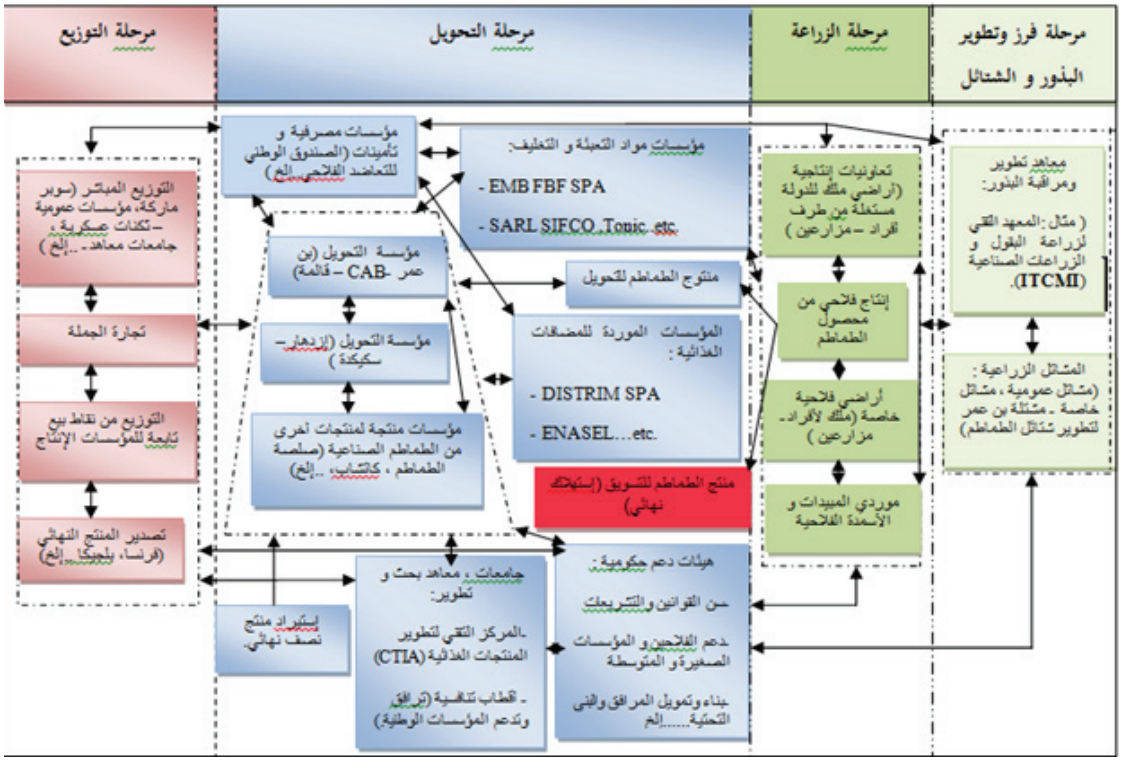

المصدر: من إعداد الباحثين

2) العمل على جعل القطاع يتركز في عدد محدود من المؤسسات حتى يكون ذو جدوى اقتصادية أكبر؛

3) إعادة هيكلة القطاع حسب قدراته التحويلية (المقاربة التقنية، الإستراتيجية أو رؤوس الأموال المطلوبة)؛

4) تحسين الإنتاجية والمردودية المالية للمؤسسات عن طريق وضع أدوات تمويل مرافقة ومطورة للمؤسسات؛

5) تحسين الظروف التشغيلية وجودة المنتج النهائي.

6) وضع برامج لتكوين وتطوير القدرات الفردية للعمال، والمرافقة في إجراءات النوعية (HACCP, R&D, ISO ...إلخ) [36]

7)استفادة الصناعة الغذائية الجزائرية في إطار برنامج دعم وتنويع الاقتصاد الجزائري (DIVECO) الذي انطلق سنة 2009 بدعم من الإتحاد الأوروبي من مركز تقني لمراقبة تجهيزات ومنتجات الصناعة الغذائية (CTIA) يقع مقره بولاية بومرداس، من مهامه مراقبة المعدات والمنتجات الغذائية، وذلك بهدف تلبية المنتجات الغذائية الجزائرية للمعايير الأوروبية بما يسمح بتصديرها.

سيقوم المركز بوضع قاعدة بيانات ونظام للإعلام الآلي يسمح بتعقب التطورات التي تحصل في الصناعة الغذائية فور حدوثها، والتصرف بسرعة، مع المساهمة في تحقيق تكامل أفضل بين الإنتاج الزراعي المحلي وقطاع الصناعة الغذائية للحد من القيود التي تعرقل تطوير وتنمية هذا القطاع الهام. [37]

IV-3-الإجراءات والسياسات القانونية

إن وجود مناخ أعمال مواتي يتطلب إطار ملائم من السياسات القانونية التي تعمل على خلق نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية ويحتاج ذلك إلى استقرار في التشريعات وسياسات مصممة بعناية ودقة حيث يشمل ذلك السياسات التشريعية، الضريبية، الاستثمارية...إلخ. فالإجراءات والسياسيات القانونية لا يكون لها صدى إذا لم تفعل وتطبق بالشكل الصحيح، ويكون ذلك بإرادة سياسية حقيقية تسعى للمراقبة الدورية والمستمرة لمختلف إدارات الدولة ومدى التزامها بتطبيق التعليمات وتقديم التسهيلات للمستثمر للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية التي قد يواجهها مع وضع خط مباشر للتواصل مع مختلف المستثمرين لمعرفة انشغالاتهم والمشاكل التي تواجههم.

IV -4-الإجراءات التمويلية

يشكل التمويل حجر الأساس لقيام ونجاح واستمرار المؤسسات الموجودة، وتحتاج تلك المؤسسات إلى نوعين من التمويل، يتعلق الأول بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لمباشرة أو توسع العمليات الإنتاجية مثل المباني والآلات والمعدات، ويتصل الثاني بتمويل رأس المال العامل، ولذلك يجب تكييف النظام المالي والمصرفي مع متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد سياسات تمويلية تراعي خصوصية هذه المؤسسات وذلك بتطوير أساليب التمويل وتكييفها مع متطلبات هذا القطاع. (38) كما يعد تفعيل دور البورصة والنهوض بها من الإجراءات المطلوبة خاصة وأن البورصة الجزائرية تعرف ركودا وجمودا منذ فترة تأسيسها، بالإضافة لصعوبة إدراج العديد من المؤسسات فيها، الأمر يزيد من تعقيد هذه المؤسسات في الحصول على قروض تمويلية (فتح رأس مالها، الحصول على قروض مباشرة...إلخ).

IV-5-الإجراءات التنظيمية

تهدف الإجراءات التنظيمية إلى إيجاد هيئات تضطلع بمهمة تقديم الدعم للمؤسسات المكونة للعنقود الصناعي وتشجيع التعاون بين عناصره وتوطيد العلاقة فيما بينهما، وينبغي أن يتركز الدعم الحكومي على تحسين البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات، إلى جانب تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات مثل الدعم الإداري والتكنولوجي وضمانات الائتمان، تأمين الصادرات وتشجيع التصدير....إلخ؛[39] بالإضافة لتسوية وضعية المناطق الصناعية وتطويرها، حيث يوجد في الجزائر أكثر من 72 منطقة صناعية إلا أنها غير مهيأة وتفتقر لجهاز تسيير مناسب، كما أن العديد من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق لا يمتلكون سندات ملكية وهو ما يفرض على السلطات العمومية وضع برامج كفيلة بإعادة تأهيل وتهيئة هذه المناطق حتى تشجع المؤسسات على التوطن بها وتدفع بالعنقود للنضوج أكثر. [40] إن تطبيق هذه الإجراءات التنظيمية كفيل بإعطاء دفعة كبيرة لتطوير هذا القطاع وخلق ثقة أكبر في ما بين المؤسسات المكونة للعنقود من جهة وما بين السلطات العمومية من جهة ثانية، وهو الأمر الذي يولد انفتاحا وديناميكية أكبر للأطراف الفاعلة في العنقود ومختلف شركائهم الأخرين.

IV-6- الإجراءات المتعلقة بالتدريب و الدعم الفني والتكنولوجي

تعتبر كفاءة المورد البشري الحجر الأساس لغزو الأسواق والتفوق على المنافسين ويكون ذلك عن طريق:

1) إنشاء مدارس للتدريب المهني وتزويدها بمختلف التكنولوجيات الحديثة مع ربطها بحاجيات السوق؛

2) تطوير البرامج التدريبية والندوات العلمية والاعتماد على المؤسسات التعليمية لرفع مستويات الانتاج من حيث الجودة والتصميم والمواصفات الفنية؛

3) تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتسهيل الحصول على الموارد اللازمة من معلومات، موارد بشرية، تكنولوجيا حديثة؛

4) تشجيع الوحدات الصغيرة على التعاون وتبادل الخبرات والمهارات خاصة في المجالات الإدارية؛

5) تشجيع ودعم الابتكار والابداع والتحديث.[41]

IV-7-بالنسبة للجانب التجاري والتسويقي

على الرغم من أهمية التسويق إلا أن تكلفته جد مرتفعة خاصة إذ تعلق الأمر بإيصال المنتج إلى أسواق شديدة المنافسة وعليه فعلى الدولة القيام بجملة من الإجراءات لدعم منتجاتها في الخارج ومن جملة هذه الإجراءات ما يلي:

1) العمل على تنظيم المعارض ودعم الشركات المحلية للمشاركة فيها؛

2) القيام بالدعاية والترويج للمنتجات المحلية؛

3) إعداد الدراسات الشاملة للسوق المحلي والأسواق الدولية المستهدفة وتوفير المعلومات المتصلة بها؛

4) وضع رؤية واضحة لغرض التعاون في الأسواق المختلفة وتشجيع العلاقات المباشرة مع المصانع العاملة في تلك الاسواق؛ [42]

5) حماية المحيط التجاري للمؤسسات (باتخاذ إجراءات ردعية ضد المنافسة غير الشريفة المرتبطة بالتجارة الموازية)؛

6) تموقع المؤسسات الوطنية بطريقة تكون فيها مسيطرة في سوقها (خلق رؤية عن السوق الجزائرية، خلق تحالف وروابط بين أرباب العمل الصناعين والتجاريين)؛

7) مرافقة ودعم المؤسسات الوطنية في إستراتيجيتها التصديرية للتعريف بمنتجاتها وإكتشاف الأسواق الدولية (التعريف بالزوج: منتج- سوق) وفي الحصول كذلك على

معايير الجودة العالمية.[43]

8) بالإضافة إلى خلق علامات وطنية وعالمية للتعريف بالمنتوج الجزائري.

الخاتمة

إن العناقيد الصناعية هي عبارة عن تجمع لمؤسسات تربطها روابط أمامية وخلفية، تعمل على توفير الاحتياجات من سلع وسيطية ونهائية لبعضها البعض، ولقد عملت السلطات العمومية في السنوات الأخيرة على تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية، والذي نجد من ضمنه منتج الطماطم الصناعية الذي يعتبر مادة غذائية أساسية تسعى السلطات لتحقيق الاكتفاء الذاتي منه كمرحلة أولية ومن ثم تحقيق فوائض على المدى المتوسط يمكن تصديرها كمرحلة ثانية، ويكون ذلك بالتركيز على عاملي الجودة وخفض التكاليف الإنتاجية مقارنة بالمنافسين الأمر الذي يعطي قدرة على المنافسة محليا ودوليا. ومن بين أهم النتائج والمقترحات المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

النتائج

1)ضعف مردودية القطاع الزراعي بسبب إتباعه الطرق التقليدية وبعده عن المكننة الصناعية في عمليات الزرع والجني؛

2) عدم إرتباط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي الغذائي وهو ما يؤدي لضعف المنافسة وتلف العديد من المنتجات الزراعية (مثل: الطماطم الصناعية)؛

3) ضعف كميات الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي مقارنة ببقية المنافسين الدوليين (المحولين الصناعين)؛

4) المحيط المؤسسي الغير متطور والغير مشجع لإنشاء وتطوير مؤسسات تحويل الطماطم الصناعية

(بنية تحتية ضعيفة، منظومة مصرفية ومالية غير متطورة، مشكل العقار الصناعي...إلخ)؛

5) غياب وضعف التعاون بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والمؤسسات الكبيرة فيما بينها، وبين المؤسسات البحثية والتعليمية ومؤسسات تحويل الطماطم الصناعية، وهو ما يؤثر على روح المبادرة، الإبداع والإبتكار؛

6) عدم مقدرة المنتجات الغذائية ومن بينها منتج الطماطم الصناعية على منافسة المنتجات الأجنبية داخليا وخارجيا (بسبب ضعف كل من: طرق التعبئة والتغليف، طرق الدعاية والترويج ، طرق التوزيع،...إلخ)؛

المقترحات

1) العمل على النهوض بالقطاع الفلاحي عامة باعتباره المحرك لقطاع الصناعة الغذائية، والتركيز على شعبة الطماطم بتطويرها ومكننتها باعتبارها المزود لمصانع تحويل الطماطم الصناعية؛

2) تأهيل محيط المؤسسات عن طريق (تحسين البنية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وشبكات المواصلات...إلخ)؛

3) حل مشكل العقار الصناعي الذي يعاني منه أصحاب المصانع بسبب عدم حيازتهم ملكية للأراضي التي عليها مصانعهم بالإضافة لعدم توفر عقار صناعي للمستثمرين الجدد؛

4) بذل المزيد من الجهود من طرف الهيئات الحكومية لتحسيس رؤساء المؤسسات بأهمية العناقيد الصناعية بالرفع من وعيهم، حتى يستطيعون التفرقة بين التنافس والتعاون للوصول بالعنقود لمراحل أكثر تطورا؛

5) إنشاء مراكز للتدريب المشتركة (مؤسسة صناعية- مؤسسة البحث والجامعات...إلخ)، بالإضافة لإنشاء أقطاب تنافسية تطور وتبحث عن تكنولوجيات جديدة تخدم العنقود؛

6) تطوير الجهاز المالي، المصرفي وسياسات التعليم والتدريب؛

7) تشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، (من بين أشكال التعاون نجد التعاقدات من الباطن الذي تؤوليه الهيئات الحكومية أهمية كبيرة)؛

8) تحديد وتوضيح القواعد المحددة للتعاقدات من الباطن، ومواجهة حالات الإفلاس والتعثر، وتنظيم التجارة والعمالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

9) تسهيل إجراءات التراخيص خاصة وكل الإجراءات الإدارية الأخرى؛

10)توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بحجم وأنشطة المؤسسات (إحتياجاتها، دراسة نقاط القوة والضعف داخل هذا القطاع، دراسة الفرص والتهديدات التي تحيط بها...إلخ)، وذلك لإعداد الصياغة الصحيحة لإستراتيجية إعادة الهيكلة والتأهيل للمؤسسات المكونة لهذا العنقود.

المراجع

1- بن جلول خالد،" العناقيد الصناعية كآلية لتطوير الصناعة المحلية وتحقيق تنمية محلية-حالة ولاية قالمة"، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الإستثمار في الجزائر، يومي:09-2014/12/10 ،جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،الجزائر،2013، ص:450.

2- زايري بلقاسم ،"العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،العدد:07، الجزائر،2007، ص:172.

3-A Governor's Guide to Cluster-Based Economic Development, Washington, D.C, USA, 2002, p:09.

4- Michael Porter,"Clusters and the New Economics of Competition", Harvard Business Review, 1998, p:78.

5- عبود زرقين، تواتية الطاهر،"العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة،العدد:41، 2014،ص:164.

6-Paulette Pommier, Clusters au Maghreb : vers un modèle de cluster maghrébin spécifique, études et analyses, institut de prospective économique du monde méditerranéen, juillet 2014, p : 10.

7- زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص،ص:173-174.(بتصرف).

8- زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره ،ص، ص:174-175

9- عبود زرقين، تواتية الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص:164.

10- شوقي جبار ، بودبار زهية،" تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية-قراءات في التجربة الإيطالية"، الملتقى الدولي الرابع حول :المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، بجامعة الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص:07.

11- طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:09.(بتصرف)

12- طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:10.(بتصرف).

13- شوقي جبار، مرجع سبق ذكره، ص:11.

14- بتصرف من موقع الديوان الوطني للإحصائيات بتاريخ: 2017/01/03

15-Hoari Khelifa et d' autres, «Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie » ,Laboratoire d'agro biotechnologique et de Nutrition en Zone Semi Arides Université de Tiaret, Algérie Européen Scientifique Journal,January,2015,edition vol.11,N :03 ,p :223.

16- Hoari Khelifa et d'autres, op-cit ,p :223.

17-Economie Agrolinge , ''Le marché des industries alimentaire en Algérie'' , N :97, Novembre/Décembre, 2015,p :16.

18-Sur site internet : AMITOM European Union ,observer , le :24/12/2016.

19-Institut Technique des Cultures Maraîchères et Industrielles(ITCMI) ,'Fiche techniques valorisées des cultures maraichères et industrielles-la culture de tomate industrielle', Algérie ,2010, p :04.

20-Pascal Lenne, François-Xavier Branthome, Op-cit, p : 21.

21-Tomato News , WPTC,' Evolution des échanges commerciaux en Europe et dans le monde', p:11-14

22-Pascal Lenne, François-Xavier Branthome, op.cit, p:15.

23- من إعداد الباحثين بناءا على مجموعة تقارير لهيئة "world processing tomato council "، للفترة :03/04/2015، 20 أوت 2015، و27/10/2016.

24- بتصرف من موقع http://www.cna.dz/ Assurance_ Agricole_2012.pd تصفحت بتاريخ:2017/02/03.

25- مقال بعنوان:"الجزائر بإمكانها الإلتحاق بركب أكبر الدول المنتجة لطماطم في حوض المتوسط والعالم "، صادر بتاريخ:01 ديسمبر 2015، على الموقع http://www.aps.dz/ بتاريخ 2016/07/26.

26-Pascal Lenne, François-Xavier Branthome, Op-cit, p : 17.

27- بتصرف من موقع اتحاد الفلاحين الجزائريين .http://www unpalgeria.org/ شوهد بتاريخ: 2017/02/03:

28- بتصرف من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: www. minagri.dz ، شوهد بتاريخ :2016/07/26.

29- ديما علي محمود ،"أثر إتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية في الإقتصاد الأردني "، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن،2003،ص: 97 (بتصرف).

30- بتصرف من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: www. minagri.dz بتاريخ :26/07/2016.

31-http://www.marhaba-market.fr/emballages/121-papier-aluminium.html

32-Amy Booth,' Tetra Recart : a green solution" ,Food news: Canned Foods and Tomato Products 2013, Special supplement, UK, May 2013,p:12.

33-Amy Booth, op-cit, p:12.

34- وثائق لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية قالمة،2016.

35-Pascal Lenne, François-Xavier Branthome, Op-cit, p : 36.

36-Pascal Lenne, François-Xavier Branthome, Op-cit, p : 37.

37-Economie Agrolinge, op-cit, p :10.

38- طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:14.(بتصرف)

39- فارس بن رقرق ،"متطلبات نجاح العناقيد الصناعية في القطاع الصناعي العربي"، ملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها –محليا ودوليا-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 6/7 ماي 2013، ص: 12.

40- طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:14.

41- زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص:191.

42- فارس بن رقرق، مرجع سبق ذكره، ص:13.

43-Pascal Lenne, François-Xavier Branthome, Op-cit, p : 38-39.

المواقع الإلكترونية

- http ://www.tomatonews.com/resources.htm.
- www.amitom.com/
- http ://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html.
- http ://www.commecre.gov.dz/
- http://www.minagri.dz/.
- Tomato News, WPTC.